## ● أخبار قصيرة

### روسيا: بريطانيا هي المحرك للصراعات الدولية

كشفت مصادر استخباراتية روسية اليوم عن اتهامات جديدة موجهة للحكومة البريطانية، حيث وصفتها بأنها تلعب دور «المحرض الأساسي» في النزاعات العالمية الراهنة، مشيرة إلى وجود نمط تاريخي مماثل قبل الحربين العالميتين السابقتين.

وأفادت التصريحات الصادرة من موسكو أن لندن تحاول، وفق تقديراتهم، الاستفادة من موقعها الجغرافي المنعزل لتأجيج الصراعات بينما تظل بمنأى عن تبعاتها المباشرة، مستخدمة مصطلح «ألبيون الغادر» للإشارة إلى ما وصفته بسياسات النفاق البريطانية. وأشارت المصادر ذاتها إلى أن حكومة رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر تبذل جهوداً حثيثة لدعم أوكرانيا في ظل تغيرات محتملة في الموقف الأمريكي، مما يعكس، حسب الرواية الروسية، رغبة بريطانية في استمرار الصراع.

### الرئيس البلغاري: خطة التسليح الأوروبية وهمية

شكك الرئيس البلغاري رومين راديف في واقعية خطة المفوضية الأوروبية لتخصيص نحو ٨٠٠ مليار يورو لإعادة تسليح دول الاتحاد، معتبراً أن هذه الخطة لا تعدو كونها «وهماً».

وأضاف راديف في تصريحاته أن «غالبية المبلغ المذكور خيالي، خاصة مع المقترحات الحالية لتوفير ١٥٠ مليار يورو فقط على شكل قروض»، مشككاً في قدرة المفوضية على تأمين المبلغ الكامل.

كما وجه الرئيس البلغاري انتقادات لموقف الاتحاد الأوروبي تجاه الأزمة الأوكرانية، واصفاً إياه بـ«غير الأخلاقي»، حيث يرى أن الاتحاد يدفع كييف باتجاه الصراع المسلح بهدف «التفاوض لاحقاً من موقع قوة». ودعا إلى ضرورة التعاون مع الولايات المتحدة للعمل على إنهاء هذه الأزمة بدلاً من تصعيدها.

### باكستان وماليزيا تتوصلان إلى اتفاق بشأن تبادل السجناء

شهدت العلاقات بين باكستان وماليزيا تطوراً إيجابياً مع التوصل إلى اتفاق مهم حول تبادل السجناء بين البلدين. وقد قامت ماليزيا بمشاركة مسودة هذا الاتفاق مع السلطات الباكستانية، والذي من شأنه معالجة المخاوف المتعلقة بالحقوق القانونية والإنسانية للسجناء الباكستانيين.

وتشير التقارير إلى وجود ٣٨٤ مواطناً باكستانياً حالياً في السجون الماليزية، يواجهون تهماً متنوعة تشمل القتل والجرائم الجنسية والاتجار بالبشر والإساءة للمقدسات وحيازة المخدرات ومخالفة قوانين الهجرة والسرقة وجرائم أخرى متفرقة.

ويأتي هذا الاتفاق في وقت يشهد تزايداً في أعداد العمالة الباكستانية في ماليزيا، حيث سافر نحو ١٢٥ ألف مواطن باكستاني إلى ماليزيا بهدف العمل خلال السنوات الثلاث الماضية.

### في ظل التوتر مع الإتحاد الأوروبي

# المجر تعد لتحالف استراتيجي مع أميركا ؟

**الوفاق /** تشهد العلاقات بين المجر والاتحاد الأوروبي توتراً متصاعداً في ظل الأزمة الأوكرانية المستمرة منذ ثلاث سنوات، حيث اتخذت بودابست موقفاً مغايراً عن باقي دول الاتحاد فيما يتعلق بكيفية إدارة هذا الصراع. فبينما تدعم أغلب الدول الأوروبية استمرار الدعم العسكري والمالي لأوكرانيا، تتبنى حكومة رئيس الوزراء فيكتور أوربان موقفاً أكثر تحفظاً، داعية إلى وقف إطلاق النار والعودة إلى طاولة المفاوضات. هذا الموقف المخالف وضع المجر في مواجهة مع شركائها الأوروبيين، خاصة بولندا، التي تعد من أشد الداعمين للموقف الأوكراني.

في ظل هذه الظروف المعقدة، بدأت المجر بالبحث عن بدائل استراتيجية لتأمين مصالحها الاقتصادية التي تكبدت خسائر فادحة بسبب هذا الصراع، وذلك من خلال الاستعداد لبناء شراكة استراتيجية مع الولايات المتحدة بقيادة الرئيس دونالد ترامب. هذا التوجه يعكس استراتيجية براغماتية تتبناها بودابست في سياستها الخارجية، حيث ترى في الرؤية الأمريكية الحالية للأزمة الأوكرانية فرصة لتحقيق هدفها المتمثل في إنهاء الصراع، وفي الوقت نفسه بناء تحالف اقتصادي يقيها من التبعات السلبية المحتملة للسياسات التجارية الأمريكية تجاه الاتحاد الأوروبي.

#### تخطيط لإتفاق استراتيجي

نقلاً عن وكالة «إنترفكس» للأنباء، أعلن فيكتور أوربان، رئيس وزراء المجر، أن بلاده والولايات المتحدة ستوقعان اتفاقية استراتيجية وعقد تعاون اقتصادي بعد انتهاء الصراع العسكري في أوكرانيا.

وأوضح أوربان في مؤتمر صحفي يوم السبت بعنوان «النتائج الاقتصادية لعام ٢٠٢٥» قائلاً: «بعد انتهاء الصراع في أوكرانيا، الذي نأمل أن نشهده في أقرب وقت ممكن، سيتم تشكيل تحالف استراتيجي بين الولايات المتحدة والمجر، وستتم الموافقة على حزمة من اتفاقيات التعاون الاقتصادي التي ستساعد اقتصاد بلدنا كثيراً».

وشرح أوربان أن بودابست بحاجة إلى التعاون الاقتصادي مع واشنطن للحد من التأثير المحتمل لفرض الرسوم الجمركية الأمريكية ضد الاتحاد الأوروبي. وبحسب قوله، قد تتضرر الدول الأعضاء في هذه الكتلة في حالة نشوب حرب تجارية، لكن هذا الاتفاق يمكن أن يساعد المجر.

#### أضرار اقتصادية جسيمة

ذكّر رئيس وزراء المجر بأن اقتصاد بلاده خسر ٢٠ مليار يورو خلال السنوات الثلاث من الصراع في أوكرانيا. وأضاف أوربان: «٢٠ مليار يورو تعتبر خسارة جسيمة جداً لاقتصاد وطني بحجم المجر».

ووفقاً له، كان هذا الأمر هو السبب الرئيسي لعدم توقيع بودابست على اتفاقية مع ٢٦ دولة في الاتحاد الأوروبي. وتؤكد هذه الاتفاقية «عملياً على ضرورة إرسال المزيد من الأسلحة والمساعدات المالية إلى أوكرانيا. في حين أن هذا خطأ، فلنتجنب اتخاذ مثل هذا الموقف».

وشدد مرة أخرى على أنه من مصلحة المجر أن ينتهي الصراع العسكري في أوكرانيا في أسرع وقت ممكن من خلال وقف إطلاق النار والمفاوضات.

#### الإتحاد الأوروبي عائق أمام السلام

في هذا السياق، اتهم بيتر سيارتو، وزير خارجية المجر، الحكومة البولندية والاتحاد الأوروبي بإعاقة مفاوضات السلام لحل الصراع في أوكرانيا. وكتب في منشور على شبكة فيسبوك الاجتماعية قبل يومين: "من المخجل أن الحكومة البولندية - إلى جانب آخرين من المقيمين في بروكسل - تسعى لمنع تقدم مفاوضات السلام في أوكرانيا. مثل هذا السلوك من بروكسل هو ما يعزل الاتحاد الأوروبي".

كما أكد سيارتو أن غالبية دول العالم بقيادة الولايات المتحدة ترغب في التوصل إلى حل سلمي. وأضاف أن جهود دونالد ترامب، رئيس الولايات المتحدة، لإحلال السلام «يمكن أن تنجح».

وشدد وزير خارجية المجر على أن بعض الدول الأوروبية ليس لديها رغبة في حل الصراع في أوكرانيا وتسعى لاستمراره من أجل إضعاف روسيا، ولهذا السبب تتشكل في أوروبا مجموعات لا ترغب في إنهاء الحرب.

#### إعادة تموضع

تمثل استراتيجية المجر المتمثلة في التقارب مع الولايات المتحدة نموذجاً فريداً لدبلوماسية الدول المتوسطة الحجم في مواجهة التحديات الجيوسياسية الكبرى. فحكومة أوربان، التي غالباً ما توصف بأنها «مارقة» داخل الاتحاد الأوروبي بسبب مواقفها المستقلة في العديد من القضايا، تستثمر الآن في فرصة تاريخية لإعادة تموضع بلادها على الخارطة السياسية والاقتصادية الأوروبية. فالخسائر الفادحة التي تكبدها الاقتصاد المجري، والتي قدرها أوربان بـ٢٠ مليار يورو، دفعت الحكومة المجرية إلى التفكير خارج صندوق السياسات الأوروبية التقليدية.

وفي الواقع، فإن التحالف الاستراتيجي المنتظر بين بودابست وواشنطن يحمل في طياته العديد من الأبعاد السياسية والاقتصادية. فمن الناحية الاقتصادية، تسعى المجر إلى تأمين نفسها من التداعيات السلبية المحتملة لأي حرب تجارية قد تنشب بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهو سيناريو يبدو أكثر احتمالاً في ظل سياسات إدارة ترامب التجارية. كما أن هذا التحالف سيفتح أمام المجر أسواقاً جديدة ويوفر لها فرصاً استثمارية مهمة في وقت تعاني فيه من تباطؤ اقتصادي ناجم عن الصراع الأوكراني.

أما من الناحية السياسية، فإن تصريحات المسؤولين المجريين تعكس انزعاجاً متزايداً من تعامل الاتحاد الأوروبي مع الأزمة الأوكرانية. فاتهام وزير الخارجية المجري بيتر سييارتو للحكومة البولندية وللاتحاد الأوروبي بعرقلة مفاوضات السلام يظهر الهوة المتزايدة بين رؤية بودابست وبروكسل لحل الصراع. وهنا يأتي التقارب مع إدارة ترامب، التي تتبنى موقفاً أقرب إلى الرؤية المجرية بشأن ضرورة التوصل إلى حل سلمي عبر المفاوضات.

إن مستقبل العلاقات المجرية-الأمريكية سيرتبط بشكل وثيق بتطورات الأزمة الأوكرانية، والتي يبدو أن الجميع - باستثناء بعض الدول الأوروبية حسب وصف المسؤولين المجريين - يتطلع إلى إنهائها في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك، فإن الرهان على تحول جذري في العلاقات الدولية بعد انتهاء هذا الصراع يحمل في طياته مخاطر كبيرة للمجر، التي قد تجد نفسها معزولة أكثر داخل الاتحاد الأوروبي إذا ما استمرت في سياستها المستقلة. لكن يبدو أن حكومة أوربان قد حسمت خياراتها، معتبرة أن المصالح الاقتصادية المجرية أولى بالاعتبار من التناغم مع السياسات الأوروبية التي تراها متسرعة وغير محسوبة النتائج فيما يتعلق بالأزمة الأوكرانية.

**تسعى المجر إلى تأمين نفسها من التداعيات السلبية المحتملة لأي حرب تجارية قد تنشب بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي**

# فرار الأمريكيين إلى أوروبا خوفاً من ترامب وسياساته

قالت صحيفة «هامبورغر آبند بلات» الألمانية في تقرير لها إن المواطنين الأمريكيين يفرون إلى أوروبا خوفاً من دونالد ترامب وسياساته. وجاء في التقرير: هناك عدد متزايد من المواطنين الأمريكيين الذين يبحثون عن مكان مريح للعيش في جنوب أوروبا. ويشتبه الخبراء في وجود علاقة بين هذه المسألة وصعود دونالد ترامب إلى السلطة.

لاحظ «جورج غافريليديس»، رئيس وكالة العقارات اليونانية Elxis، اتجاهاً مذهلاً في نوفمبر الماضي، حيث تضاعفت عمليات البحث من الولايات المتحدة على موقع شركته خلال الأسبوعين التاليين لانتخاب دونالد ترامب رئيساً جديداً للولايات المتحدة، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وأعلنت الشركة، التي تتخذ من مدينة أوترخت الهولندية مقراً لها وتتخصص في الوساطة العقارية في اليونان، أن عملاءها يأتون في الغالب من البلدان الناطقة بالألمانية وهولندا وبريطانيا. لكن في نوفمبر ٢٠٢٤، شهر الانتخابات الرئاسية الأمريكية، أصبح الأمريكيون فجأة يشكلون غالبية زوار موقع الشركة. ويفيد غافريليديس، الرئيس التنفيذي لشركة Elxis، بأن هذا الاتجاه كان واضحاً أيضاً في الأشهر التي سبقت الانتخابات الأمريكية. وقال: «كان الطلب من الولايات المتحدة في بعض أشهر عام ٢٠٢٤ أعلى بست مرات مقارنة بالعام السابق. ويضيف هذا الخبير العقاري: «بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية في شهر نوفمبر، تسارع هذا الاتجاه مرة أخرى بشكل كبير». ويتوقع غافريليديس أن يحتل العملاء من الولايات المتحدة المرتبة الثالثة بعد الألمان والهولنديين في عام ٢٠٢٥.

يبدو أن بعض المواطنين الأمريكيين لم يعودوا يشعرون بالراحة في بلدهم بعد عودة ترامب إلى البيت الأبيض. فالاستقطاب الاجتماعي الذي كان واضحاً خلال فترة رئاسة ترامب الأولى، يتفاقم الآن في هذا البلد. كما أظهر تحليل لعمليات البحث على جوجل أنه بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية، ازدادت عمليات البحث على الإنترنت عن موضوع «مغادرة الولايات المتحدة» بشكل ملحوظ. ووفقاً لوكالة رويترز، ازدادت عمليات البحث مثل «الهجرة» أو «الانتقال إلى نيوزيلندا» بشكل كبير بعد الانتهاء من استطلاعات الرأي في ٥ نوفمبر. وأفادت Henley & Partners، وهي وكالة متخصصة في وساطة التأشيرات والجنسية، بأن طلبات المواطنين الأمريكيين ارتفعت بنسبة ٤٠٠ بالمائة في الأسبوع الأول بعد انتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة مقارنة بالأسبوع السابق. وبهذه الطريقة، يبحث الكثير من المواطنين الأمريكيين الآن عن ملاذ في أوروبا. وتوضح وكالات العقارات أن اليونان تحظى باهتمام خاص في هذا الاتجاه بسبب أسعار العقارات المنخفضة نسبياً. وبحسب وكالات العقارات، فإن أسعار العقارات في هذا البلد أقل بحوالي الثلث مما يتم تحصيله للعقارات المماثلة في إسبانيا أو فرنسا أو إيطاليا. كما تُعتبر اليونان بلداً جذاباً لهذا الغرض لأنها تمنح الأجانب من دول ثالثة مثل الولايات المتحدة الأمريكية تصاريح إقامة من خلال «برنامج التأشيرة الذهبية». أي شخص يستثمر ما لا يقل عن ٤٠٠٠٠٠ إلى ٨٠٠٠٠٠ يورو في عقار، اعتماداً على المنطقة، يحصل على تأشيرة شنغن تمنحه حق الإقامة في اليونان والسفر إلى جميع دول منطقة شنغن. يكون تصريح الإقامة هذا صالحاً لمدة خمس سنوات ويتم تجديده طالما احتفظ المواطن الأجنبي بممتلكاته. كما سجلت وزارة الهجرة وسياسة اللاجئين اليونانية قضية مشابهة لـ«الفرار من ترامب» وأعلنت أن طلبات التأشيرة الذهبية من الولايات المتحدة الأمريكية ارتفعت بنسبة ٤٦ بالمائة في نهاية عام ٢٠٢٤ مقارنة بالعام السابق.